**تقرير حول مشاركة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي**

**في المؤتمر الاعلامي الأول للترويج لإنجازات**

**مؤسسات العمل العربي المشترك**

**( جلسة دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة)**

في إطار فعاليات المؤتمر الاعلامي الأول للترويج لإنجازات مؤسسات العمل العربي المشترك، نظمت إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بتاريخ 22/1/2018 جلسة تحت عنوان: **الدور المطلوب من مؤسسات العمل العربي المشترك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**، وذلك بحضور خمس من منظمات العمل العربي المشترك وهي **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اتحاد الغرف العربية، اتحاد المصارف العربية، اتحاد المستثمرين العرب، والمنظمة العربية للسياحة.**

تولى إدارة الجلسة المستشار أول ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، حيث أكدت في كلمتها الافتتاحية أن هذا المؤتمر سيكون نافذة سنوية تتواصل من خلالها الجامعة العربية مع المواطن العربي لتتفاعل معه وتقدم له حصيلة عام من العمل العربي المشترك، كما سيكون فرصة لتبادل التجارب الناجحة من أجل دعم مسيرة العمل العربي المشترك، وتعزيز التنسيق بين مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك كتعبير صادق عن تصميم وإرادة مؤسساتنا وشعوبنا العربية على صناعة التغيير وقيادة المستقبل في مناخ من العمل الجماعي خدمة لمصالح أمتنا العربية.

تناولت الجلسة عدة محاور ناقشت مختلف الأدوار المطلوبة من مؤسسات العمل العربي المشترك.

**المحور الأول: الرؤى المناسبة لتعزيز التكامل بين المصارف والغرف العربية لدعم مشروعات التنمية المستدامة في المنطقة العربية**

قدم أوراق العمل الخاصة بهذا المحور على التوالي كل من الدكتور محمد مزهر مسؤول الإعلام في اتحاد الغرف العربية، والأستاذ وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية .

السيد مزهر أكد خلال مداخلته أن التعاون بين قطاع الأعمال ممثلا بالغرف العربية مع المصارف العربية، وغيرها من المؤسسات المالية العربية أساسي جدا في خلق اقتصاد مستدام ومنتج، وفي توفير فرص العمل اللائقة والكريمة، وفي الاستثمار في البنى التحتية المنيعة، والابتكارات التي تولد النمو الأخضر والفرص من أجل المساهمة في ردم فجوة التمويل في العالم العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، كما شدد في عرضه على ست نقاط اعتبرها جوهرية وهي :

**أولاً – حذار من إغفال أولوية الاقتصاد**

إن القضايا والمصالح الكبرى في عالم اليوم هي القضايا الاقتصادية، ولا منعة ولا حصانة لأي اقتصاد في العالم بعيدا عن المصالح الاقتصادية التي هي الآن العنوان الرئيسي لما يجري من تحولات وصراعات دولية.

**ثانياً - دور القطاع الخاص واحتياجات التمويل**

هناك دور أساسي للقطاع الخاص العربي والمؤسسات التي تمثله، من غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاداتها، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي وله مصلحة قوية في استثمار الفرص التي تتيحها هذه الأهداف ونتائجها. ذلك إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يحسن بيئة العمل الخاص ويعزز بناء الأسواق. كما أن من شأن إعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة لخدمة هذه الأهداف أن يخلق فرصا هائلة للشركات لتوسيع وتطوير نشاطاتها وابتكاراتها في هذا الإطار.

**ثالثاً – مقاربة المصارف الدولية لأهداف التنمية المستدامة**

هناك حركة ناشطة للمصارف والمؤسسات المالية الدولية في إعادة برمجة نشاطاتها لاستهداف ما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة، ومن الأمثلة على ذلك:

* "MasterCard" التي وضعت هدفا بالوصول إلى 500 مليون إنسان هم حاليا خارج الخدمات المالية بحلول عام 2020، بما يساهم في تحقيق الهدف الأول المتعلق بالحد من الفقر. كما عقدت اتفاقا مع الأمم المتحدة لتعزيز الشمول المالي لدى النساء في عدد من الدول النامية.

**رابعاً - ضيق الهامش المتاح للمصارف العربية في تمويل التنمية**

تعزيز إسهامات القطاع المصرفي العربي في التنمية المستدامة يحتاج لتطوير الفكر المصرفي وإعادة النظر في برامج العمل مع التدريب للكوادر، كما يتطلب قدرا كبيرا من الابتكار في الأدوات الجديدة التي تلبي احتياجات تحقيق الأهداف وتوفير التمويل المستدام.

**خامساً – أولويات العمل**

**الاستثمار في البشر:** إن المقاربة الصحيحة لأهداف التنمية المستدامة تتطلب الاستثمار في البشر قبل أي شأن آخر، بالتركيز على التعليم والتدريب، وعلى تسهيل تأسيس الأعمال للشباب والشابات، وما يتصل بذلك من احتياجات للتمويل بمساهمة من المصارف العربية.

**سادساً – التعاون بين اتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية**

وقع اتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية خلال شهر أبريل 2017 على "وثيقة التعاون المشترك" وتستهدف هذه تعزيز التعاون لخدمة الأهداف المشتركة لمسيرة العمل العربي المشترك، بغية تنمية الاستثمارات في الدول العربية وتوفير التمويل لمشروعات التنمية المستدامة.

أما الأستاذ وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية فركز خلال مداخلته على:

**أولاً: مفهوم الشمول المالي**

يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمَّشة من ذوي الدخل المحدود، حيث أكد أن المنطقة العربية لا تزال تسجّل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخصّ الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 29% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 168 مليون شخص (71% من البالغين) مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية.

**ثانياً: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل وتوليد الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي – وخاصة في المجال الصناعي، ولعب دور هام في التخفيف من وطأة الفقر وزيادة التنمية الاجتماعية. وعلى الصعيد العالمي، تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر من 90% من إجمالي المشروعات، وتوفر ما بين 40% و80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم في أكثر من 85% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان.

**ثالثاً : معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة العربية.**

لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية تواجه تحديات مختلفة تحدّ من نموها وقدرتها التنافسية وتعوق قدرتها على توليد العمالة المنتجة. وتتراوح هذه العقبات بين عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات المالية، ومناخ الأعمال الضاغط، وعدم كفاية الموارد البشرية الماهرة، وندرة المعلومات الائتمانية، والأطر الرقابية والتنظيمية غير المساعدة.

**المحور الثاني : السياحة ودورها في تعزيز النمو المستدام وتوفير العمل اللائق**

تحدث في هذا المحور الأمين العام المساعد المكلف بالإعلام والفعاليات بمنظمة السياحة العربية الأستاذ وليد الحناوي إذ أشار في عرضه إلى أن المنظمة اطلقت عددا من المشاريع والأفكار التي تساهم في تطبيق أهداف التنمية المستدامة والتي تتمثل في:

**اطلاق برنامج الحد من الفقر والبطالة**، من خلال تنمية المجتمعات المحلية، وإيجاد سياحة مستدامة.

**اعدت المنظمة العديد من البرامج التدريبية تعدت الـ 45 دورة** جارى تنفيذها مع الدول العربية من خلال التعاون القائم ما بين المنظمة والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ومن أهمها برامج تتعلق بجودة الخدمات السياحية المقدمة وتأهيل الشركات العاملة في المجال السياحي للحصول على علامة الجودة بالإضافة للسياحة الالكترونية والتسويق السياحي لتعظيم العوائد في قطاع السياحة.

**إعداد برامج تدريبية لتنمية المجتمعات المحلية** لتتواكب مع العصر من خلال الترويج والتسويق للمنتجات التراثية عبر الانترنت وتنفيذ معارض مجانية تختص بها للأسر المنتجة بالعالم العربي .

الأستاذ الحناوي استعرض كذلك مساهمة قطاع السياحة في التشغيل اللائق والكريم حيث أكد على :

**السياحة صناعة كبرى** تمثل بصفة عامة قرابة 10٪ من الاقتصاد العالمي ، ويتوقع أن تصل نسبة النمو في مجال السياحة التقليدية لمعدل 4،1٪ في العقدين القادمين كما يمثل النمو في السياحة البيئية بين 10٪ إلي 30٪ سنوياً.

**قطاع السياحة والسفر من أهم القطاعات التي تساعد على التوظيف** ويدعم هذا القطاع عالميا بشكل مباشر ما يقارب من 112 مليون وظيفة حتى نهاية عام 2017 وأما الدعم غير المباشر للتوظيف فيتمثل فيما يقارب 283 مليون شخص يستفيد من قطاع السياحة، أي وظيفة من كل 11 وظيفة في العالم وفى الدول العربية يساهم القطاع السياحي في التوظيف المباشر بما يقارب 10 ملايين شخص، ويشكل ما نسبته 12% من إجمالي الوظائف في الدول العربية ، ومن المتوقع أن يصل حجم استثمارات القطاع السياحي بالدول العربية بنهاية عام 2020 إلى 323 مليار دولار.

**المحور الثالث : أي استراتيجية للشراكة بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي واتحاد المستثمرين العرب لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

ألقى هذا المحور الضوء على الإجراءات المطلوبة لتعزيز الشراكة بين مؤسسات العمل العربي المشترك ومستثمري القطاع الخاص لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في العالم العربي على المستويين الوطني والعربي من خلال بيان انعكاساتها على الاقتصادات العربية، وقدم أوراق العمل الخاصة به كل من سعادة السفير جمال الدين بيــــــــــــــــومي أمين عام اتحاد المستثمرين العرب والسيد معتصم محمد عبد الله ممثل الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي .

تناولت الورقة الأولى المقدمة في هذ المحور من طرف السيد معتصم محمد عبد الله الخبير المالي بالصندوق في دور مؤسسته في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وذلك عن طريق تقديم القروض والمعونات للدول الأعضاء، حيث أجمل السيد معتصم عبد الله دور الصندوق في عدة نقاط وردت كما يلي:

**يقوم الصندوق بدور المحفز لتشجيع الاستثمار المباشر وغير المباشر** لرؤوس الأموال العامة والخاصة بهدف تقديم الدعم الاقتصادي للدول العربية، وبإدارة الحساب الخاص الذي تم إنشاؤه لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. ويقوم الصندوق كذلك بتقديم الدعم الفني والمشورة في كافة المجالات التنموية.

**القروض المقدمة لمشاريع القطاع العام:** يتمثل النشاط الرئيسي للصندوق في تقديم قروض، بشروط ميسرة، للحكومات والشركات والمؤسسات العامة في الدول الأعضاء، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الحيوية في العالم العربي والمشاريع العربية المشتركة.

**التمويل المقدم لمشاريع القطاع الخاص**: يهدف الصندوق العربي، من خلال تمويله عمليات القطاع الخاص، إلى تعزيز دوره التنموي في العالم العربي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يسعى الصندوق للمساهمة في تنمية دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء وتشجيع مشاركته في جهود التنمية الاقتصادية، والمساعدة في دعم المشاريع والمؤسسات المؤهلة من خلال تقديم القروض أو المساهمة في رأسمال الشركات التي تقوم بتنفيذ تلك المشاريع.

أما العرض الأخير في هذا المحور فكان عن دور اتحاد المستثمرين العرب وقدمه سعادة السفير جمال الدين بيومي الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، إذ أكد أن الاتحاد يقوم بالعديد من النشاطات من أجل تقديم الخبرة والمعلومات للمستثمر والمصـدّر عن طريق **الترويج للأنشطة ومساندة خلق فرص للاستثمارات** والتوفيق والتوأمة بين المستثمرين وذوي المصالح، وكذلك **التعريف بقواعد الاستثمار** والتجارة العالمية والإقليمية ، كما أنه **يشارك في الاجتماعات ودورات التدريب** حول الموضوعات التي تهم المستثمر، وعرض الحلول والمقترحات علي مؤسسات العمل العربي المختصة.

وبعد نهاية العروض تم فتح باب النقاش أمام المشاركين في الجلسة، حيث ركزت أسئلة المتدخلين على الأدوار التي ينتظرها المواطن العربي من مؤسسات العمل العربي المشترك ، كما أكدوا في مداخلتهم على ضرورة المزيد من التنسيق بين هذه المؤسسات ليصل مجهودها وصدى أعمالها بصورة أكثر فعالية إلى المتلقي العربي.

وفي نهاية الجلسة تم استعراض أبرز التوصيات التي تم التوصل إليها خلال هذه الجلسة النقاشية التي استمرت قرابة الساعتين وفيما يلي أبرز التوصيات مرتبة حسب محاور الجلسة:

**المحور الأول: الرؤى المناسبة لتعزيز التكامل بين المصارف والغرف العربية لدعم مشروعات التنمية المستدامة في المنطقة العربية**

**أهم توصيات اتحاد الغرف العربية :**

1. الشراكة بين القطاعين العام والخاص**:** من المهم إقرار قوانين عصرية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، وفقا لأسس التنمية المستدامة مع أهمية التنسيق في ما بينها عبر صياغة إطار عام لذلك بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.
2. التركيز على مجالات محددة: ليس من المطلوب أن تحمل الشركات نفسها عبء جميع الأهداف المرسومة للتنمية المستدامة، بل يستطيع كل منها أن يحدد المجالات الأنسب للشركة للتركيز عليها. وعلى سبيل المثال، تستطيع الشركات الصناعية أن تختار التركيز على أساليب التصنيع المراعية للبيئة والأقل استهلاكا للطاقة والأقل كلفة على المستهلكين.

**أهم توصيات اتحاد المصارف العربية:**

1. تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تلبي احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض، فمن الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.
2. تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
3. إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ووضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
4. التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

**المحور الثاني : دور السياحة في تعزيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق**

1. العمل على زيادة تمكين المجتمعات المحلية من خلال التنمية الاقتصادية المحلية التي تقوم بها المنظمة من خلال أنواع السياحة المختلفة مثل السياحة البيئية والعلاجية بما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر وخلق فرص العمل.

**المحور الثالث: تعزيز الشراكة بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي واتحاد المستثمرين العرب لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

1. العمل على وجود مناخ استثماري سليم في الدول العربية حتى تتمكن مؤسسات القطاع الخاص من الحصول على تمويل للمشروعات الخاصة بها.
2. يجب التغلب على التحديات التي تواجه القطاع الخاص من ناحية التمويل والمتمثلة في ضعف مصادر التمويل المقدمة للمشروعات الصـــــغيرة والمتوسطة، نقص الخبرات لدى تلك الشركات فيما يتعلق بتقديم المشروعات لمؤسسات التمويل وإدارتها، وارتفاع تكلفة التمويل على المستفيدين، وقلة توفر الضمانات المناسبة.
3. أهمية توفير البيانات والمعلومات والتنسيق مع الجهات المهتمة بالاستثمار وتبادل الخبرات فيما يتعلق بموضوعات الاستثمار ومناطق التجارة الحرة، والعمل على حل معوقات الاستثمار.
4. العمل على تشجيع الاستثمارات وتهيئة مناخ الأعمال، وزيادة الصادرات، وزيادة معدلات الإنتاج، والعمل على تحقيق التوازن المالي.
5. لتعزيز الاستثمار لابد وأن يكون هناك تنمية توازن بين التنمية في الداخل وفتح الأسواق؛ وذلك من خلال وجود سياسات مرنة محفزة للاستثمار، والإصلاح التشريعي والاقتصادي، وتعزيز البنية الأساسية، وفض المنازعات، وتعزيز فتح الأسواق والمشاركة مع الدول الأوربية والإفريقية وغيرها.